إلغاء عمل وظيفة (ظن) وأخواتها وأثره في التركيب والدلالة

إعداد

عبد الله سعد بكري سعد

يدرس هذا البحث جانبا من جوانب الإعمال والإلغاء لوظيفة العامل النحوية وأثره فى تركيب الجملة العربية، وبيان الدلالة الناتجة فى الحالتين فى باب ظن وأخواتها؛ حتى نستطيع الوقوف على الفروق النحوية والدلالية؛ لذا تم اختيار ظاهرة الإلغاء[١] لعمل ظن وأخواتها فيما بعدها من نصبها مفعوليها؛ لتكون دراسة هذا المبحث، وتصنف ظن وأخواتها إلى:

أ- **أفعال قلْبية:**

- أفعال يقين، وأشهرها سبعة: (علِمَ - رأى - وجَد - دَرَى - ألفَى - جَعَل - تعلَّم، بمعنى: اعلم).

- أفعال رجحان، وأشهرها ثمانية: (ظنّ - خال - حسِبَ - زعم - عَدَّ - حَجَا - جعل - هبْ).

ب- **أفعال تحويل:**

أشهرها سبعة: (صَيَّر- جَعَل - اتخذَ - تَخِذَ - تركَ - ردّ - وهبَ).

المتصرف من هذه الأفعال يُستعمَل منه الماضي، نحو: ظننتُ زيدا قائما: والمضارع، نحو: أظن زيدا قائما، والأمر، نحو: ظُنَّ زيدا قائما، واسمُ الفاعل، نحو: أنا ظانٌ زيدا قائما، واسم المفعول، نحو: زيد مظنون أبوه قائما، والمصدر،

-(١) ندرس فى هذا المبحث ظاهرة الإلغاء -وحدها- دون التعليق ؛ لأن سبب الإلغاء يختلف عن سبب التعليق؛ إذ سبب الإلغاء يرجع إلى فقدان شرط الترتيب، أما سبب تعليق ظن وأخواتها عن العمل فهو دخول سبب طارئ يعلق عملها، والفرق بين التعليق والإلغاء - مع أنهما بمعنى إبطال العمل - يرجع إلى أن التعليق: ابطال العمل لفظا لا معنى ولا محلا، والإلغاء: إبطال العمل لفظا ومعنى ومحلا، فالجملة مع التعليق في تأويل المصدر، مفعولا به للفعل المعلق، كما كان كذلك قبل التعليق، فلا مانع من عطف جملة أخرى منصوبة الجزأين على الجملة المعلق عنها الفعل، نحو: علمت لزيد قائم، وبكرا فاضلا، ، وأما الإلغاء فالجملة معه ليست بتأويل المفرد، فمعنى زيد علمت قائم: زيد في ظني قائم، فالجملة الملغى عنها، لا محل لها، لأنه لا يقع المفرد موقعها، والجملة المعلق عنها منصوبة المحل، والفرق الآخر: أن الإلغاء أمر اختياري لا ضروري، والتعليق ضروري، ينظر: شرح الرضى على الكافية ٤/ ١٥٥- ١٥٦.

نحو: عجبت من ظَنِّك زيدا قائما، ويثبت لها كلها من العمل وغيره ما ثبت للماضي، أما غير المتصرف اثنان وهما(هبْ، وتعلم بمعنى اعلم)فلا يستعمل منهما إلا صيغة الأمر.

هذه أفعال ناسخة-بحكم وظيفتها-تدخل على الجملة الاسمية فتغير تركيبها، فتحول المبتدأ والخبر إلى مفعولين، نحو: الله سميع، لكن عندما يدخل على تلك الجملة فعلٌ من أفعال اليقين تصير الجملة: علمت الله سميعا، فينتج عن ذلك دلالاتٌ ترتبط بالمعنى وطريقة التركيب، ثم يأتى بعد ذلك الإلغاء ليعيد البناء مرة أخرى، ويغير الدلالة فيها أيضا، لكنْ الأفعال القلبية المتصرفة من بين هذه الأفعال هى التى اختصت بالإلغاء، أما الأفعال غير المتصرفة، وأفعال التحويل فلا إلغاء فيها[١]، قال سيبويه: "هذا باب الأفعال التي تستعمل وتلغى فهي ظننت، وحسبت، وخلت، وأريت، ورأيت، وزعمت، وما يتصرف من أفعالهن"[٢] إن جاءت هذه الأفعال عاملة فهى بمنزلة بقية الأفعال المتعدية، مثل:(رأيت، وضربت، وأعطيت)فى الإعمال والبناء، فى الخبر، والاستفهام، وفي كل الأحوال، نحو: أظن زيدا ذاهبا، وزيدا أظن أخاك، وعمرا زعمت أباك، وتقول: أظن عمرا منطلقا، وبكرا أظنه خارجا، فإن ألغيت قلت: زيد أظن ذاهب، وزيد إخال أخوك، وفى الإلغاء التأخير أقوى، لا يكون الإلغاء إلا للأفعال القلبية المتصرفة، أما غير المتصرفة فلا يكون فيها إلغاء، وكذلك أفعال التحويل نحو صير وأحوالها، قد أرجع ابن يعيش[٣] سبب إلغاء عمل هذه الأفعال لكَوْنها غير مؤثرة، ولا نافذة منك إلى غيرك، وإنما هي أشياءُ تهجُس في النفس من يقين أو شكّ من غير تأثير فيما تعلق بها. أما إعمالها؛ فيرجع إلى أنّ فاعلها قد تعلق ظنّه أو علمُه بمظنون أو معلوم، نحو: ذكرت زيدًا فهذا الفعل يتعدّي إلى(زيد)؛ لأنّ الذكر اختص به،

---

(١) – ينظر: شرح ابن عقيل٢/٤٦.

(٢) – الكتاب١/١١٨.

(٣)– ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٧/٨٥.

وإن لم يكن مؤثرًا فيه، فلذلك تعدّت هذه الأفعال، وإن لم تكن مؤثرة؛ لأنها متعلقة ومختصة به، وبسبب ضعف هذه الأفعال، جاز إلغاء عملها.

الإلغاء:

معنى الإلغاء فى اللغة الإبطال، قال ابن منظور فى اللسان: ألغيت الشيء: أبطلته، وكان ابن عباس – رضى الله عنه- يلغى طلاق المُكرَه، أى: يبطله(١).

أما المعنى الاصطلاحى فقد استخدمه النحويون منذ وقت مبكر، وخصوه بجواز إبطال الأفعال القلبية المتصرّفة الداخلة على المبتدأ والخبر والناصبة لكلّ منهما، إذ هو منع الناسخ من نصب المفعولين لفظا، ومحلا، ومعنى -لا لمانع- على سبيل الجواز لا الوجوب، أي: أنّ الإلغاء أمر اختياري تابع لقصد المتكلّم وإرادته، وليس هناك ما يوجبه كوجود مانع من إعمال الفعل، ولا يصح أن يقع المنع على أحد المفعولين دون الآخر(٢)، نحو: زيدٌ ظننت قائمٌ، فليس لـــ(ظننت)عمل في(زيد قائم)لا في المعنى، ولا في اللفظ؛ لضعفه حينئذ بتقدم المعمول عليه كما هو شأن العامل إذا تأخر.

الإلغاء يكون في الأفعال القلبية المتصرفة، أما غير المتصرفة فلا يكون فيها إلغاء، وكذلك أفعال التحويل نحو صير وأحوالها.

سببه: ذلك أن الناسخ يفقد شرطا مهما، وهو تغير رتبة الناسخ إمَّا بتوسطه بين مفعوليه مباشرة، وإما تأخره عنهما، فإذا تحقق السبب جاز- في الأغلب- الإعمال أو الإهمال، وإن لم يتحقق وجب الإعمال.

- **حالات الناسخ من ناحية موقعه في الجملة، وأثر ذلك:**

١- **الحالة الأولى:** أن يتقدم الناسخ على المفعولين فيجب الإعمال ويمتنع الإلغاء عند البصريين(٣)-عند عدم المانع-فينصبهما مفعولين به، نحو: رأيت الله سميعا،

---

(١) – ينظر: لسان العرب لابن منظور المجلد الخامس الجزء ٤٤/ ٤٠٥٠.

(٢)- ينظر: شرح ابن عقيل ٢/٤٥، والنحو الوافى ٢/ ٣٨، ومعانى النحو ٢/ ٣٢.

(٣) – ينظر: شرح ابن عقيل ٢/٤٧.

فلا نقول: ظننت زيدٌ قائمٌ، بل يجب الإعمال، فتقول: ظننت زيدا قائما، قال الرضى: "ويقبح الإلغاء مع تأخر الجملة عن فعل القلب؛ لأن عامل الرفع معنوي عند النحاة، وعامل النصب لفظي، فمع تقدمهما، يغلب اللفظي المعنوي"(١)، فإن جاء من كلام العرب ما يوهم إلغاء ظن وأخواتها – وهى متقدمة – أَوَّل النحاة إضمار ضمير الشأن، ومنه قول كعب بن زهير(٢)من(البسيط):

أَرْجُو وآمُلُ أنْ تَدْنو مَوَدَّتُها وما إخالُ لدَيْنا منْك تنويلُ

فالتقدير: وما إخاله لدينا منك تنويل، الهاء المضمرة فى(إخال)ضمير الشأن، وهو مفسر بما بعده مخالفا لطبيعة مرجعه، ويعرب مفعولا به أول لـــ(إخال)، وقد قُدرت(الهاء) فى هذا الموضع لئلا تصبح(إخال)ملغاة فى العمل كما هو فى ظاهر الكلام(٣)، فضمير الشأن هنا حافظ على إعمال الفعل فى بناء الجملة، فلا إلغاء فى البيت، ومنه –أيضا– قول الشاعر(٤)من(البسيط):

كَذَاكَ أُدِّبْتُ حتى صَارَ مِنْ خُلُقِي .... أَني رَأَيْتُ مَلَاكُ الشيمَةِ الأَدَبُ

الشاهد قوله(رأيت ملاك الشيمة الأدب)حيث ألغى عمل(رأيت)مع تقدمه، ولو أعمله لقال: رأيت ملاكَ الشيمة الأدبا، بنصب(ملاك) و(الأدبا)على أنهما مفعولان لـــ(رأيت)، وذهب الكوفيون– وتبعهم أبو بكر الزبيدي– وغيره إلى جواز إلغاء

---

(١) – شرح الرضى على الكافية ٤/ ١٥٦.

(٢)– البيت لكعب بن زهير في ديوانه ص٩(من قصيدة بانت سعاد)، وروايته (أرجو وآمل أن يعجلن في أبدٍ وما لهن طوال الدهر تعجيل)، والدرر اللوامع ٨٠١/١، شرح التصريح ٣٧٥/١، وهو بلا نسبة فى المساعد على تسهيل الفوائد ٣٦/١.

(٣)– ينظر : شرح ابن عقيل ٤٨/٢

(٤) – البيت بلا نسبة فى تخليص الشواهد ٤٤٩، وشرح ابن الناظم على الألفية ١٤٨، وهمع الهوامع١/ ٤٩١، الدرر اللوامع ٣٤١/١.

المتقدم فلا يحتاجون إلى تأويل لعمل ظن وأخواتها[١].

أما الرضى[٢]فقد أرجع ذلك ضعفه، لأن أفعال القلوب ضعيفة، إذ ليس تأثيرها بظاهر، وأيضا، معمولاها في الحقيقة: مضمون الجملة، لا الجملة، وقد رجح تقدير ضمير الشأن بعد الفعل لثبوت ذلك ضرورة في غير ذلك الموضع من نواسخ الابتداء، نحو قول الأخطل[٣] من (الخفيف):

إنَّ مَنْ يَدْخُلِ الكنِيسَةَ يَوْماً يَلْقَ فِيهَا جَآذِراً وظِبَاءَ

فقد رأى ابن الطراوة أن(إنَّ)ملغاة فهى بمثابة ما الكافة[٤]، ولكنْ خالفه فى هذا أبو على الشلوبين إذ قال: "أخطأ ابن الطراوة فى إنكاره ضمير الأمر، والشأن : أما أن الهاء كافة ففاسد؛ لأنها لم تثبت حرفا إلا ضميرا، فإخراجها عما استقر لها من الاسمية فاسد، وإنما ادعينا فى(إنما)أنها كافة لثبوت حرفيتها، ولم نجد بدًّا من ذلك، وأما إلغاء(كان وليس)إذ لم يظهر لها عمل فباطل؛ إذ لم يثبت ذلك فيهما ، ثم لم يثبت فعل مع تقدمه، وإنما ألغيت "ظننت" متوسطة أو متأخرة على ضعف"[٥]، وعلى هذا فإن التأثير واضح فى كف النواسخ عن العمل عند ابن الطراوة، وأنا أرجح رأى الشلوبين، وذلك لتفرد ضمير الشأن بخصوصية، وهى أنه يُمَكِّن(الأفعال الناسخة)من مباشرة عملها، قال ابن مالك:

وجوِّز الإلغاءَ لا في الابتدا ... وانوِ ضميرَ الشأنِ أو لامَ ابتدا
في مــوهمٍ إلغاءَ ما تقدَّما ... .والتزمْ التعليقَ قبلَ نفيِ (ما)

---

(١) – ينظر: شرح ابن عقيل ٢/٥٠.

(٢) – ينظر: شرح الرضى على الكافية ٤/ ١٥٧.

(٣)– البيت للأخطل فى خزانة الأدب ١ /٤٥٧ وهو بلا نسبة في أمالى ابن الشجرى ٢/١٩، وشرح جمل الزجاجى لابن عصفور ١/٤٥٠،والتذييل والتكميل ١/٢٧١،وهمع الهوامع ١/٤٣٧.

(٤)– ينظر: ارتشاف الضرب ٢ /٩٤٨.

(٥)– التذييل والتكميل ٢ /٢٧٣،٢٧٢.

قال ابن عقيل: "وإنما قال المصنف (وجوِّز الإلغاءَ) لينبه على أن الإلغاء ليس بلازم، بل هو جائز، فحيث جاز الإلغاء جاز الإعمال كما تقدم، وهذا بخلاف التعليق فإنه لازم"(١)

وقد بين ابن الأنبارى العلة والدافع من وراء الإعمال إذا تقدمت، والإلغاء إذا تأخرت أو توسطت، إنما وجب إعمالها إذا تقدمت لوجهين(٢):

- أحدهما: أنها إذا تقدمت فقد وقعت في أعلى مراتبها فوجب إعمالها ولم يجز إلغاؤها.
- الآخر: أنها إذا تقدمت دل ذلك على قوة العناية بها و إلغاؤها يدل على اطراحها وقلة الاهتمام بها فلذلك لم يجز الإلغاء مع التقديم لأن الشيء لا يكون معنيا به مطرحا.

٢- **الحالة الثانية:** كأن تقع هذه الأفعال متوسطة بين معموليها، نحو: زيدٌ ظننتُ قائمٌ، قال الرضى: "وإذا توسط الفعل بين المبتدأ والخبر، جاز الإلغاء بلا قبح ولا ضعف، وكذا جاز الإعمال، وهما متساويان، وذلك؛ لأن الرافع القوي، أي فعل القلب، تقدم على أحدهما وتأخر عن الآخر"(٣)، ومنه قول الشاعر(٤) من(البسيط):

أَبِالْأَرَاجِيزِ يَابنَ اللؤْمِ تُوعدُنِي ... وَفِي الأَرَاجِيزِ خلتُ اللؤمُ والفشلُ

توسط الفعل(خال)بين المبتدأ(اللؤم)، والخبر(الأراجيز)؛ ولما توسط الفعل بينهما، ألغي عمله فيهما؛ إذ لولا توسطه؛ لنصبهما؛ والتقدير: وخلت اللؤمَ والخورَ

---

(١) – ينظر: شرح ابن عقيل ٢/٥٠.

(٢) – ينظر: أسرار العربية ٩٩.

(٣) – شرح الرضى على الكافية ٤/ ١٥٧.

(٤) – البيت لجرير فى لسان العرب (خيل)مجلد٢ج ١٣٠٤/١٥، والدرر اللوامع ٣٤٠/١، وللَّعين المنقرى فى الكتاب ١٢٠/١، وشرح المفصل لابن يعيش ٨٤/٧، وبلا نسبة فى تخليص الشواهد ٤٤٥.

في الأراجيز؛ فاللؤم: مفعول أول، ومحل الجار المفعول الثاني، هنا يتساوى الإعمال والإلغاء، وقيل الإعمال أحسن من الإلغاء[١]؛ لأن الفعل أقوى من الابتداء؛ لكونه عاملا لفظيا[٢]، وأنه إذا تأخرت فجعلها متقدمة في التقدير، وإن كانت متأخرة في اللفظ مجازا وتوسعا غير أن الإعمال مع التوسط أحسن من الإعمال مع التأخر، وذلك؛ لأنها إذا توسطت كانت متقدمة من وجه متأخرة من وجه؛ لأنها متأخرة عن أحد الجزأين متقدمة على الآخر ولا يتم أحد الجزأين إلا بصاحبه فكانت متقدمة من وجه و متأخرة من وجه؛ فحسن إعمالها كما حسن إلغاؤها[٣]، قال السيوطى: "لأنه عادل قوته تأخيره، فضعف لذلك؛ فقاومه الابتداء بالتقديم"[٤]، وقد يأتى الفعل المُلغَى فى مواضعَ، منها[٥]:

- أن يقع بين الفعل ومرفوعه، نحو: ضرب، أحسبُ، زيدٌ غلامه.
- وبين اسم الفاعل ومعموله، نحو، قول الشاعر[٦]من(الوافر):

ولَستُم فاعِلينَ، إخالُ، حتى ..... ينالَ أقاصيَ الحطبِ الوقودُ

الشاهد فيه أن الجار والمجرور في قوله: حتى ينال.. متعلق باسم الفاعل وهو قوله: فاعلين، وقد وقع بينه وبين عامله: الفعل القلبي (إخال).

- وبين معمولي (إن)، نحو: إنَّ زيدا، أحسب، قائمٌ.
- وبين (سوف) ومصحوبها، نحو: سوف، أحسب، يقوم زيد.

---

(١) – ينظر: شرح ابن عقيل ٤٧/٢.

-(٢) ينظر همع الهوامع ٤٩٠/١.

(٣) – ينظر أسرار العربية ٩٩.

(٤) – همع الهوامع ٤٩٠/١

(٥) – ينظر: شرح الرضى على الكافية ٤/ ١٥٧.

(٦) – البيت منسوب لعُقيل بن عُلَّفة الجهني فى شرح الرضى على الكافية ١٥٧/٤، والمعنى أنكم في ظني لستم فاعلين ما أطلبه منكم حتى يبلغ الشر مداه، وكنى عن ذلك ببلوغ النار أقاصي الحطب، في الجزء .

- وبين المعطوف والمعطوف عليه، نحو: جاءني زيد، وأحسب، عمرو.

٣- **الحالة الثالثة:** أن يقع الناسخ متأخرا عن المفعولين، نحو: زيدٌ قادمٌ ظننتُ، ونحو قول الشاعر[١]من(الطويل):

هُمَا سَيِّدَانَا يَزْعُمَانِ وَإِنَّمَا ... يَسُودَانِنَا إن يَسَّرَتْ غَنَمَاهُمَا

الشاهد في البيت(هما سيدانا يزعمان)حيث تأخر الفعل(يزعم)عن المفعولين فألغي، وعادت جملة(هما سيدانا)إلى المبتدأ والخبر، ومنه قول الشاعر[٢]من (الخفيف):

آتٍ المَوْتُ تعلَمُونَ فلا يُر ... هِبكُم مِنْ لَظى الحُروبِ اضطرامُ

الشاهد قوله: (آت الموت تعلمون) حيث ألغى الفعل(تعلم)لتأخره عن مفعوليه وقد رفعهما بالابتداء والخبر على أن أصل الكلام: تعلمون الموتَ آتيا.

ويكون فيه الإلغاء أولى[٣]، وقد جعله الأخفش واجبا[٤]، وبين ذلك سيبويه بقوله: "وإنما كان التأخير أقوى لأنه إنما يجيء بالشك بعدما يمضى كلامه على اليقين، أو بعدما ما يبتدئ وهو يريد اليقين ثم يدركه الشك"[٥]، هنا إلغاء العمل أولى بشروط، منها[٦]:

- ألا يؤكد العامل بمصدر منصوب، نحو: زيدا قائما ظننت ظنا، وإلا قبح الإلغاء، إذ التوكيد دليل الاعتناء بالعامل، والإلغاء ظاهر خلاف

---

(١) – البيت لأبى أسيدة الدبيرى فى تخليص الشواهد ٤٤٦، وشرح ابن الناظم على الألفية ١٤٧، وهمع الهوامع ٤٩٠/١، والدرر اللوامع ٣٤٠/١.

(٢) – البيت بلا نسبة فى شرح ابن الناظم على الألفية ١٤٧، تخليص الشواهد ٤٤٥.

(٣) – ينظر: همع الهوامع ٤٩٠/١.

(٤) – ينظر: السابق ٤٩٠/١.

(٥) – الكتاب لسيبويه ١٢٠/١.

(٦)– ينظر: شرح الرضى على الكافية ١٥٨/٤، ومعانى النحو ٢/ ٣٢.

ذلك، فبينهما شبه التنافي، وأما توكيده بالضمير، واسم الإشارة المراد بهما المصدر، فأسهل؛ إذ ليسا بصريحين في المصدرية، نحو: زيد، أحسبه، أو: أحسب ذاك، قائم.

أما إلغاء عمل المصدر فواجب مع التوسط أو التأخر، نحو: زيدٌ قائم ظني غالب، أي: ظني زيدا قائما غالب؛ لأن المصدر لا ينصب ما قبله(١)، أما إن كان العامل مفعولا مطلقا، والفعل مذكورا معه، فالعمل للفعل، وكذا إن حذف الفعل جوازا، نحو: ظنا زيدا قائما، ففي الصورتين يجوز الإلغاء والإعمال، متوسطا ومتأخرا، لكن الإلغاء قبيح مثلما يقبح تأكيد الفعل الملغى.

أمَّا إن حذف الفعل وجوبا؛ لإضافة المصدر إلى الفاعل، نحو: ظنك زيدا قائما، أي: ظن ظنا، فالعامل هو الفعل دون المصدر.

- ألا يكون العامل منفيا، فلو نفي تعين الإعمال، نحو: قائما لم أظنه؛ لأن إلغاءه حينئذ يوهم أن ما قبله مثبت، فيتناقض نفي الفعل بعده، لتوجهه في المعنى إلى المفعولين، أما من يرى الإلغاء أولى فقد استـــــند على أن هذه الأفعال لما كانت ضعيفة في العمل، وقد بدأت الجملة باليقين لم يتغير الكلام عما اعتمد عليه، وجعلت في تعلقها بما قبلها بمنزلة الظرف، فإذا قيل: زيد منطلق ظننت. فكأنه قال زيد منطلق في ظني و كما أن قولك في ظني لا يعمل فيما قبله فكذلك ما نزل منزلته(٢)، فإذا تأخرت عن الجزأين جميعا كانت متأخرة من كل وجه، فكان إلغاؤها أحسن من إعمالها لتأخرها(٣).

---

(١)- ينظر: شرح الرضى على الكافية ١٥٨/٤

(٢) – ينظر: أسرار العربية ٩٩.

(٣) – ينظر: السابق٩٩.

دلالات الإعمال والإلغاء:

إن قول النحاة بجواز إلغاء الفعل إذا توسط أو تأخر، قد يُفهم منه أنه يسوغ ذلك متى شاء المتكلم، من دون النظر إلى المعنى، لكن دلالة الإلغاء تختلف عن دلالة الإعمال اختلافا تاما، والمتكلم مقيد-أولا- بالمعنى، فليس له أن يعمل أو يلغي من دون النظر إلى القصد والمعنى(١).

إن دلالة الإعمال تبين أن الكلام مبني على الظن، سواء أتقدم الفعل أم تأخر، أما دلالة الإلغاء فتبين أن الكلام مبني على اليقين، ثم أدركك الشك فيما بعد، فقولك: محمدا قائما ظننت مبني على الشك ابتداءً، وقولك: محمد قائم ظننت مبني على اليقين، فإن بُنى الكلام على الظن، نصبت المفعولين، سواء أتقدم الفعل أم تأخر، وإن بنيته على اليقين، رفعتهما على أنهما مبتدأ وخبر.

فسيبويه يرى أنك إذا ألغيت قلت: عبد الله – أظن- ذاهبٌ، وهذا -إخال- أخوك، وفيها -أرى- أبوك. فكلما أردت الإلغاء فالتأخير أقوى، وإنما كان التأخير أقوى؛ لأنه إنما يجيء بالشك بعدما يمضي كلامه على اليقين، أو بعدما يبتدئ، وهو يريد اليقين ثم يدركه الشك بعد ذلك، نحو قولك: عبد الله صاحب ذلك بلغني، وكما قال: من يقول ذلك تدري، وإنما جعل ذلك فيما بلغه بعدما مضى كلامه على اليقين وفيما يدري.

فإذا ابتدأ كلامه على ما في نيته من الشك أعمل الفعل، قدم أو آخر، كما قال: زيدا رأيت ورأيت زيدا، وكلما طال الكلام ضعف التأخير إذا أعملت. وذلك قولك (زيدا أخاك أظن) فهذا ضعيف، كما يضعف: زيدا قائما ضربت(٢)، قال ابن الأنبارى: "فإن بدأت لتخبر بالشك أعملت على كل حال، وإن بدأت وأنت تريد اليقين ثم أدركك الشك، رفعت بكل حال"(٣).

---

(١) – ينظر: معانى النحو ٢/ ٣٢.

(٢) – ينظر: الكتاب لسيبويه ١/١١٩.

(٣) – ينظر: أسرار العربية ٩٦.

للدكتور: فاضل صالح السامرائي[١] رأى حول قول سيبويه: "وكلما طال الكلام ضعف التأخير إذا أعملت، وذلك قولك: زيدا أخاك أظن، فهذا ضعيف كما يضعف زيدا قائما ضربت؛ لأن الحد أن يكون الفعل مبتدأ إذا عمل"[٢] هو يرى أن رأى سيبويه السابق فيه ضعيف، كما أنه يرى أن ضعف (زيدا قائما ضربت)فيه نظر، وأرجع علة ذلك إلى أن الكلام إنما يكون تأليفه بحسب القصد والمعنى، فتقديم المفعول إنما يكون للاهتمام والحصر، وخَطَّأ رأى سيبويه فى تلك المسألة، وأوضح ذلك فيما يلى:

- أننا إذا قلنا: ظننتُ محمدا قائما(بالإعمال)فإنما تدل هذه العبارة على أن المخاطب خالي الذهن من الخبر فأخبرته بما في ذهنك.
- أننا إذا قلنا: محمدا- ظننت- قائما - فإنما تدل هذه العبارة على أن المخاطب يعتقد أنك تظن خالدا قائما لا محمدا، فقدمت له (محمدا) لإزالة الوهم من ذهنه.
- أننا إذا قلنا: محمدُ قائمٌ ظننت - فإنما تدل هذه العبارة على أن المخاطب يعتقد أنك تظن أن خالدا جالس- فهنا حصل الوهم من ناحيتين: من ناحية الشخص، والوصف، فقدمتها لإزالة الوهم.

فالفرق بين هذه العبارة، وما قبلها أن الشك في الأولى كان في الشخص لا في الوصف فقدمت الشخص، وفي الأخيرة كان الشك في الشخص، والوصف، فقدمتهما لإفادة الحصر والاهتمام.

- أننا إذا قلنا: محمدٌ – ظننت- قائم، فإنما تقال هذه العبارة إذا بنيت كلامك على اليقين، فإنك أردت أن تخبر أن محمدا قائم، ثم اعترضك الظن، وأنت تتكلم، فقلت ما قلت. فجملة (ظننت) ههنا اعتراضية لا محل لها من الإعراب.

---

(١) – ينظر: معانى النحو ٢/ ٣٤ وما بعدها.

(٢) – الكتاب لسيبويه ١/١١٩.

فهناك فرق بين هذه العبارة وقولنا: (محمدا- ظننت- قائمًا) كما هو واضح، فجملة (محمدا ظننت قائمًا) إنما هى جملة واحدة، أما قولنا: (محمد ظننت قائم) فجملتان:

- الجملة المعقود عليها الكلام وهي (محمد قائم).
- والجملة الاعتراضية التي اعترضَتْ بين المبتدأ والخبر، وهي (ظننت)، وهذا نظير قول من يقول: خالد-غفر الله له-مسيء، فالكلام معقود بقولنا (خالد مسيء)، واعترض المتكلم بقوله: غفر الله له؛ لذا يقع الفعل المُلغَي شأن الجمل الاعتراضية بين الفعل ومرفوعه، كقولك ضرب أحسب زيدٌ.

- أننا إذا قلنا: محمدٌ قائمٌ ظننت، فإنما تقول هذه العبارة عندما تبنى كلامك على اليقين وأمضيت كلامك على ذلك، أي: أردت أن تخبر بقيام محمد من دون (ظن)، فأخبرت بذلك، وقلت (محمد قائم)، ثم أدركك الظن في الآخر، فاستأنفت كلامًا جديدًا وقلت: ظننت، أما من ناحية البناء فهناك فرق بين:
  - قولك: محمدا قائما ظننت(بالإعمال).
  - ومحمد قائم ظننت(بالإلغاء).

في حالة النصب يكون الكلام في مكون من جملة واحدة، وقد بني الكلام فيها على الظن، وفي حالة الرفع يكون الكلام مكون من جملتين، وقد بني الكلام على اليقين.

- الجملة الأولى (محمد قائم).
- والجملة الثانية (ظننت). وهي من الجمل الاستئنافية التي لا محل لها من الإعراب، قال ابن هشام عن الجملة المستأنفة: "ومنه جملة العامل المُلغَى؛ لتأخره، نحو: زيد قائم أظن. فأما العامل المُلغَى؛ لتوسطه، نحو: زيد أظن قائم فجملته-أيضًا- لا محل لها إلا أنها من باب جمل الاعتراض"[(١)]؛ لذا لا يصح توكيد الفعل المُلغَى بمصدر

(١) - مغنى اللبيب ٥ /٥٩.

منصوب؛ لأن التوكيد دليل الاعتناء بالفعل والإلغاء ظاهر في عدمه؛ إذ كيف يؤكد الظن والكلام غير معقود عليه؟ بخلاف الفعل العامل، فإن الكلام مبني عليه؛ لذا جاز توكيده.

المصادر والمراجع

- شرح الرضى على الكافية: رضى الدين الإستربادي ت ٦٨٦هـ، تحقيق ا.د: يوسف حسن عمر، دار الكتب الوطنية بنغازى، الطبعة الثانية -١٩٩٦م.
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك : لبهاء الدين عبد الله العقيلي المصرى ت ٧٦٩هـ ، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث – القاهرة، دار مصر للطباعة – سعيد جودة السحار وشركاه ، الطبعة العشرون – ١٩٨٠م.
- الكتاب لسيبويه تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي – القاهرة، الطبعة الثالثة – ١٩٨٨م.
- شرح المفصل: موفق الدين يعيش بن على بن يعيش ت ٦٤٣هـ ، دون تحقيق، إدارة الطباعة المنيرية، دون طبعة، دون تاريخ.
- لسان العرب: ابن منظور : جمال الدين محمد بن مكرم ت ٧١١ هـ ، تحقيق الأساتذة: عبدالله على الكبير، محمد أحمد حسب الله ، هاشم محمد الشاذلى، دار المعارف – مصر، دون طبعة، دون تاريخ.
- النحو الوافى: للأستاذ: عباس حسن، دار المعارف، الطبعة الثالثة ، دون تاريخ.
- معانى النحو: د: فاضل صالح السامرائى، دار الفكر للطباعة – عمان – الأردن، الطبعة الأولى – ٢٠٠٠م.
- الدرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع في علوم العربية: أحمد بن الأمين الشنقيطي ، تحقيق: محمد باسل العيون السود، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة الأولى – ١٩٩٩م.
- شرح التصريح على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك، تحقيق: محمد باسل العيون السود، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة الأولى – ٢٠٠٠م
- المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل ، تحقيق: محمد كامل بركات، دار الفكر بدمشق، دون طبعة – ١٩٨٠م.

- تخليص الشواهد لابن هشام(٧٦١)، تحقيق د: دار الكتاب العربى، بيروت، لبنان، ط١-١٩٨٦.
- شرح الألفية لابن الناظم تحقيق: محمد باسل العيون السود، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة الأولى – ٢٠٠٠م.
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع : جلال الدين السيوطي (٩١١ه)ـ ، تحقيق: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية – بيروت، ط١ – ١٩٩٨م.
- ديوان الأخطل، تصنيف وشرح: إيليا سليم الحاوى، دار الثقافة – بيروت، دون طبعة – ١٩٦٨م.
- أمالى ابن الشجرى هبة الله بن على الحسنى العلوى(٥٤٢هـ)، تحقيق: محمد الطناحى، مطبعة المدنى، الطبعة الأولى – ١٩٩٢م.
- شرح جمل الزجاجى لابن عصفور، قدم له ووضع هوامشه وفهارسه: فواز الشعار، إشراف: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة الأولى – ١٩٩٨م.
- التذييل والتكميل: لأبى حيان محمد بن يوسف الغرناطي الأندلسي ت ٧٤٥ هـ ، تحقيق: حسن هنداوى، دار القلم- دمشق ، دون طبعة، دون تاريخ.
- ارتشاف الضرب من لسان العرب: أبو حيان أثير الدين محمد بن يوسف الأندلسي، (٧٤٥هـ)، تحقيق: رجب عثمان محمد ، رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجى بالقاهرة، الطبعة الأولى – ١٩٩٨م.
- أسرار العربية: عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنبارى، ت ٥٧٧، تحقيق: محمد حسين شمس الدين، دار الكتب العلمية- بيروت، الطبعة الأولى-١٩٩٧.